***Dirasat***: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 3, Supplement 1, 2024

Deanship of Scientific Research

# The Effectiveness of Objects between the Prescriptive and Non-Standard Approaches, in Light of Usage Preference: An Analytical Interpretative Study

***Tomadher Zahi Alatrouz*** *

Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Languages, Jadara University, Irbid, Jordan.

Received: 12/9/2022
Revised: 17/4/2023
Accepted: 31/7/2023
Published: 30/6/2024

* *Corresponding author:*
t.atrouz@jadara.edu.jo

Citation: Alatrouz , T. Z. . (2024). The Effectiveness of Objects between the Prescriptive and Non-Standard Approaches, in Light of Usage Preference: An Analytical Interpretative Study. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(3), 484–495. https://doi.org/10.35516/hum.v51i3.1887

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

**Abstract**

**Objectives:** This research aims to study the evidence of the effectiveness of objects in the book “Hama Al-Hawa’I” between the perspective and non-standard approaches in light of usage preference. Moreover, it explores the interpretations and explanations of certain linguistic expressions that defy the standard grammatical rules, referred to by Jean-Jacques Lucerkel as (remaining).

**Methods**: The research adopts a descriptive and analytical approach to examine objects, whether in poetic or prose examples and linguistic expressions that deviate from the standard grammatical rules presented in "Hama Al-Hawa" and analyzed and interpreted by scholars. The possibility of categorizing them under "the remaining" is also explored.

**Results:** These linguistic expressions, whether found in the examples of objects or other deviations that violate the condition of prescriptiveness but are still acceptable in usage, can be classified under the concept of “the remaining.” All the investigated linguistic expressions possess an acceptable level of usage as they stem from the language itself during a specific period determined by scholars, thus making them valid and acceptable but not normative.

**Conclusions:** Preference does not imply comparing one structure to another to determine which is superior. Rather, it signifies that a structure fulfills both the criteria of prescriptiveness and usage, aligning with the grammatical rule and not violating any conditions. Consequently, linguistic expressions that emerge from the language itself during the subconscious period of formation are considered valid because the language scholar is not bound by a rule but rather describes their thoughts and translate them into a language that reflects their intended meaning.

**Keywords**: Determinants, change, Jordanian foreign policy, conflict in Syria.

# شواهد المفعول به، بين القواعدية والمتبقي، في ضوء الأفضلية الاستعمالية: دراسة تحليلية تفسيرية

***تماضرزاهي العطروز****

قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة جدارا، إربد، الأردن

**ملخّص**

**الأهداف:** يهدف هذا البحث إلى دراسة شواهد المفعول به في كتاب "همع الهوامع" بين القواعدية والمتبقي في ضوء الأفضلية الاستعمالية، والوقوف على تلك التأويلات والتفسيرات لبعض الأداءات اللغوية الخارجة والمتمردة على القواعد النحوية المعيارية التي أطلق عليها جان جاك لوسيركل مصطلح (المتبقي).

**المنهجية:** اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لبعض شواهد المفعول به سواء أكانت شعرية أم نثرية والأداءات اللغوية التي انحرفت عن معيارية القاعدة النحوية الواردة في كتاب "همع الهوامع"، التي تناولها علماؤنا بالشرح والتأويل، وإمكانية إدراجها تحت باب "المتبقي".

**النتائج:** يمكن إدراج تلك الأداءات اللغوية سواء أكانت في شواهد المفعول به أو غيره من الأداءات التي انتهكت شرط القواعدية مع مقبولية الاستعمال تحت مفهوم "المتبقي". وقد تميزت جميع الأداءات قيد البحث بالمقبولية الاستعمالية لصدورها من ابن اللغة فترة القيد التي حددها العلماء، وبذلك صارت صحيحة مقبولة، ولكن لا يقاس عليها.

**الخلاصة:** لا تعني الأفضلية مفاضلة تركيب عن آخر، أي أن تركيبًا أفضل من آخر، وإنما تعني أن تركيبًا حقق أفضلية قواعدية واستعمالية، ووافق القاعدة النحوية ولم ينتهك منها شرطًا؛ وبذلك تكون الأداءات اللغوية الصادرة من ابن اللغة في اللاوعي فترة القيد صحيحة؛ لأن ابن اللغة لم يكن مقيدًا بقاعدة وإنما يصف ما يجري في عقله من فكر ويترجمه لغة تعبر عن قصدية يرمي إليها.

**الكلمات الدالة:** المتبقي الأفضلية القواعدية، الأفضلية الاستعمالية، المفعول به، الشذوذ.

**المقدمة:**

المتتبع كتب النحو يلفي علماءنا، وقد بذلوا جهودًا كبيرة، في تقعيد اللغة وتقنينها وتبويبها، واضعين الأحكام المختلفة، التي تضمن للعملية اللغوية سلامتها، وديمومتها، وذلك بوضعهم قيودًا للغة؛ أهمهما: القيدان الزماني والمكاني؛ إذ توقف اعتمادهم للأنماط اللغوية، والأداءات التي صدرت عن أبناء اللغة بعد عام (180هـ)، وحددوا شعر ابن ميادة أو إبراهيم بن هرمة حدًا فاصلًا بين ما يعتمد مصدرا للاستشهاد والاحتجاج مما يؤستأنس به ولكن لا يستشهد به ولا يحتج، وحددوا كذلك القبائل العربية التي اعتمدت لغاتها مصدرا، وبنوا قواعدهم وفق جملة من الأصول النحوية الدقيقة والمعتمدة، فاعتمدوا القياس، والسماع، واستصحاب الحال، والتعليل، واضعين نصب أعينهم عند تقعيدهم على الأغلب الأعم. فإذا ما خالف شاهد القاعدة حاولوا تطويعه، أو تأويله لينسجم معها. وإذا ما تعارض الشاهد مع أصولهم، أصدروا عليه الأحكام المختلفة، مثل: الضرورة، والشذوذ والقبح والقلة والغرابة والرداءة... ويؤكد ذلك قول (عبابنه، 2016م، ص: 110): (ولم يعن النحو العربي بالبعد التاريخي لقواعده إلا لمامًا، إذ كان اهتمامه بالمادة اللغوية المحصورة في فترة الاحتجاج. لذا كان النحاة يضعون القواعد وفقًا لما قالوا عنه إنه الكثير الشائع، وأما الأنماط اللغوية التي تعرضت لحركة ما قبل عملية التقعيد، فقد نظر المقعدون إليها نظرة تدريجية تعتمد على التدريج الاستعمالي من الأفصح إلى الفصيح إلى الغلط، مرورًا بالموجود والقليل والنادر والشاذ).

وهذا ما ستقوم الباحثة إيضاحه وتبيينه، بتناول تلك الشواهد التي حوت إحدى مكملات العلمية الإسنادية المتمثلة في باب المفعول به في كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لأبي الفضل عبدالرحمن جلال الدين السيوطي(ت911هـ)؛ سواء أكانت شواهد قرآنية، أم شعرية أم حرة، موافقة لما قال به النحاة من أحكام وقواعد، أو مخالفة لها، وكيف حاول النحاة إخضاعها القاعدة أو تأويلها، وتفسيرها، والحكم عليها ببعض الأحكام؛ كالضرورة.

هذه الأداءات التي يمكن أن نطلق عليها في وقتنا المعاصر (المتبقي)، الذي جاء به لوسيركل في كتابه عنف اللغة. إن المتبقي عملية تسير عكس الممارسة، والتعامل مع ما هو استثنائي، والمخالف لقوانين النحو، وإن العلاقة بين النحو والمتبقي ليست علاقة قلب وانعكاس، بل هي علاقة إفراط، فعمليات المتبقي هي عمليات نحوية مدفوعة إلى ما بعد الحد. وهنا تكمن مشكلة البحث في كيفية معالجة تلك الأدءات التي لم تخضع لقواعد النحو، بل استغلتها وخرقتها، وإثبات أن مثل تلك الأداءات هي جزء أصيل من اللغة يغني نظامها، بل هو من طبيعة هذا النظام، صادر عن ابن اللغة سليقة دون اللجوء إلى أحكام وقواعد النحاة التي تضبط تلك الأدءات.

إن هذه الأداءات اللغوية التي تروغ عن القواعد وتتفلت من قوانين النحاة ولا تسير وفقها، تغني اللغة وترفدها؛ لذا ستبين الباحثة كيف تمردت تلك الأداءات على القواعد العامة التي وضعها النحاة، ودراستها وفق نظرية الأفضلية؛ سواء أكانت أفضلية قواعدية أم استعمالية. وما التأويلات التي وضعها النحاة لتفسيرها؟. وتهدف الباحثة إلى تعرُّف تلك الأداءات والتوجيهات المتعددة من لدن العلماء، والصيغ الاختيارية التي أنتجتها. وهل حققت عناصر الأفضلية؟ وما الخروقات التي وقعت فيها؟.

إن اللغة ليست موضوعًا قابلًا للدراسة العلمية الشاملة، فقد كان هدف النحاة في كثير من الأحيان جعل قواعدهم تتمتع بالشمولية، فيعمدون إلى صفة من صفات الدراسة اللغوية التي تشمل أكبر عدد من مفردات المادة التي يمكن نعتها بـ(العينة)، وهي صفة محدودة في الدرس النحوي، إلا أنهم يدرجون ما لا يقع تحت ذلك المفهوم، وذلك لوجود شبه بينهما من الناحية الشكلية؛ لذا اختارت الباحثة بعض الشواهد ودرستها؛ وذلك لإثبات عدم شمولية القواعد التي وضعها النحاة، وأن مثل تلك الأداءات بدلًا من إطلاق مصطلحات الضرورة والشذوذ والرداءة عليها؛ يمكن دراستها ضمن فكرة المتبقي؛ لأنه ثمة جانب آخر من اللغة لا يخضع لنظام وقواعد النحاة، وهو الجانب المظلم المنبثق من النصوص الشعرية والأداءات اللغوية الأخرى، الصادرة من اللاوعي عند ابن اللغة. وتطبيق فكرة الأفضلية (التي لا تعني بالضرورة أن هذا التركيب أفضل من التركيب الآخر من حيث الاستعمال، بل إنهما قد يتساويان في النظر اللغوي المحض لهما، ومن الخطأ أن نقول: إن هذا الأداء أفضل من الآخر، ولكنها تعني أن القواعد قد اكتملت في هذا التركيب أكثر من الآخر، ولكنهما مستعملان في اللغة استعمالًا يؤدي وظيفة التواصل اللغوي بين الشرائح اللغوية المختلفة)(عبابنه، 2016م، ص: 20). كما تتميز الأفضلية بالشمولية؛ إذ إنها قادرة على وصف الظاهرة المعنية في معظم أبعادها، وتتميز كذلك بالصفة الاقتصادية؛ ذلك أنها تحاول أن تصف أكبر قدر من الحقائق وصفًا صحيحًا، بأقل قدر ممكن من المصطلحات والإجراءات المنهجية(عبابنه، 2016م، ص: 12-13).

وقد جاءت هذه الدراسة وفق المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ قامت الباحثة بوصف بعض الظواهر اللغوية وصفًا علميًا دقيقًا، و ارتأت إلى دراسة معظم الشواهد، وذكر آراء النحاة من القدماء والمعاصرين فيها، وتأويلاتهم واختيار نموذج أو اثنين من كل قاعدة، وتطبيق نظرية الأفضلية عليها ضمن جداول الأفضلية. لتعرُّف مدى انسجام تلك الأداءات مع القواعد، ومدى التمرد عليها، سواء أكانت في العلامات الجوهرية، أم الشكلية. والوصول إلى المتبقي في تلك الأداءات؛ سواء أكان المتبقي ناتجًا عن انفعالات صادرة عن ابن اللغة في مواقف انفعالية؛ فقد ينتج (المتكلم بعض الأداءات التي تصدر من اللاوعي فلا يحملها ضابط، ولكن يحكمها الانفعال والعاطفة والانصياع)(عبابنه، 2016م، ص: 60)، أو ناتجًا عن الرسوبيات أو الركام اللغوي. وقد وضعت الباحثة مقدمة وفصلًا حمل عنوان: شواهد المفعول به بين القواعدية والمتبقي في ضوء الأفضلية دراسة تحليلية تفسيرية.

**شواهد المفعول به، بين القواعدية والمتبقي في ضوء الأفضلية الاستعمالية**

**دراسة تحليلية تفسيرية.**

قد يكون الرجوع إلى أول كتاب في النحو، وهو كتاب سيبويه من الضرورة بمكان، للوقوف عند أهم المصطلحات التي أطلقها على تلك الشواهد التي لم تخضع للقاعدة، فنلفيه وقد استعمل مصطلح الشاذ والرديء والقبيح والضرورة وإن لم يصرح بتعريف محدد للضرورة، إنما يمكن فهمه من الباب الذي عقده في أول كتابه بعنوان:(باب ما يحتمل من الشعر)؛ يقول فيه: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف مالا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف مالا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفًا. كما قال العجاج" (سيبويه، 1988م، ج 1ص 26):

**قواطناً مكةَ من وُرِق الحَمي**

أورده سيبويه وثمانية عشر شاهدًا يليه، مستشهدًا بها على أنماط الضرائر، وفي هذا الرجز، فإن موضع الشاهد؛ قول: (الحمي) وأن المراد بها (الحمام)، وأن الراجز حذف الميم والألف من آخره ضرورة؛ فبقي (الحم)، وهو مضاف إليه، فألحقه الياء لإطلاق الشعر، أو لوصول القافية.

وتناول الضرائر في مواقع متعددة، منها قوله :" وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون: رَادِدٌ في رَادّ، ضِنِنوا في ضَنُّوا، ومررتم بجواريَ قبلُ..."(سيبويه، 1988م، ج 1ص 29). ثم يقول بعد ذلك: "وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفًا بمنزلة غيره من الأسماء(سيبويه، 1988م، ج1، ص 408،31)، وقال الأعشى:( ديوان الأعشى، ص 65).

**تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَ انِكَا**

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير. وتناول بعض أنواع الضرورة بعد ذلك في: " باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا" (سيبويه، 1988م، ج 1ص(269 وأيضا في: "باب ما يجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام" (سيبويه، 1988م، ج 1ص (357.

إن الضرورة الشعرية في أقرب تعريفاتها: هي رخص أعطيت للشعراء دون الناثرين في مخالفة قواعد اللغة وأصولها المألوفة؛ وذلك بهدف إقامة الوزن وجمال الصورة الشعرية، وهذا ما يمكن أن نعده من المتبقي.

صرح ابن رشيق القيرواني أن الضرورة رخصة للشاعر في (باب الرخص في الشعر)، قال: "وأذكر هاهنا ما يجوز للشاعر استعماله إذا اضطرَّ إليه..." (ابن رشيق، 1981م، ج 2ص 208). وجعل السيوطي الحكم النحوي ينقسم إلى رخصة وغيرها، والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر... (السيوطي، 1988م، ص11). وقال إبراهيم أنيس: " فليست الضرورات الشعرية إلا رخصًا مُنِحَتْ للشعراء حين ينظِمون" (أنيس، ص 298).

أما الشذوذ والاطراد؛ فقد تكلم ابن جني عنه في باب سماه: (باب القول على الاطراد والشذوذ). وقال: " إن أصل مواضع (طرد) في أقوالهم التتابع والاستمرار... ومواضع الشذوذ فيها التفرق والتفرد... هذا أصل هذين الأصلين في اللغة. ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما؛ فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا" (ابن جني،2001م، ج 1ص 137). ثم نراه يفصل القول في الشاذ والمطرد في اللغة ويجعله في أربعة أضرب؛ قال: " اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب...؛ الأول: ما كان مطردًا في الاستعمال مطردًا في القياس. والثاني: ما كان مطردًا في القياس شاذًا في الاستعمال. والثالث: ما كان مطردًا في الاستعمال شاذًا في القياس. والرابع: ما كان شاذًا في القياس شاذًا في الاستعمال" (ابن جني،2001م، ج 1 ص138)، وقد وصف الضرب الأوّل بأنّه الغاية المطلوبة، ومثل له بنحو: قام زيد، وضربت عمرًا، ومررت بسعيد؛ كما مثل الضرب الثاني، الماضي من فعل يدع و يدر؛ وللضرب الثالث ذكر استصوب واستحوذ؛ ومثل للضرب الرابع ثوب مصوون ومسك مدووف. وقد ذكر أن المتكلم يتجنب ما تجنبته العرب في الضرب الثاني أي ما كان مطردًا في القياس ولكنّه شاذ في الاستعمال، إلا أّن ذلك لا يدعو إلى تجنب ما لم يرد عن العرب، إن هي حكمت عليه بالترك مما كان مشبهًا لهذا المتروك، وذلك كأن تدع الماضي من (يذر)، فلا تقول (وذر)؛ لأن العرب قد تركت ذلك واستغنت عنه بترك، إلا أن هذا لا يدعوك إلى ترك الماضي من (يجد) حملًا له على (يذر)، إذا لم تكن قد سمعت (وجد)؛ لأنّه لم يبلغك أن العرب قد تحامت الماضي من (يجد)، كما تحامت الماضي من (يذر)، " فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه؛ لكنه لا يتّخذ أصلا يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أدّيتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول فى استقام: استقوم، ولا فى استساغ: استسوغ، ولا في استباع: استبيع، ولا فى أعاد: أعود، لو لم تسمع شيئًا من ذلك؛ قياسًا على قولهم: أخوص الرّمث. فإن كان الشيء شاذًّا فى السماع مطّردًا فى القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله" (ابن جني،2001م، ج 1ص140).

من الممكن أن ندرج هذه الأداءات التي وضعها النحاة في تصنيفهم للغة ضمن (الضرورة)، أو (الشاذ)، أو غيره.. ضمن ما يطلق عليه في الدرس اللغوي الحديث بالمتبقي، إلا أن المتبقي ليس مختصًا بلغة الشعر وحدها كما الضرورة، بل إنه يضم كل الأداءات اللغوية الصادرة عن ابن اللغة شعرًا ونثرًا. و المتبقي وحده ليس كافيًا لوصف تلك الأداءات؛ لذا عمدت الباحثة إلى دراسة هذه الأداءات وفق نظرية الأفضلية، التي تحدد موضع الخرق والانتهاك في قاعدة من القواعد، مع مقبوليتها الاستعمالية، فتكون بذلك قد وصفت الأداءات وفق نظرة متكاملة شاملة، تبعد الأداء عن الضرورة

والشذوذ والرداءة والقبح.

تعد الأفضلية أحد أهم التطورات في النظرية الحديثة، إذ خففت من حدة اعتماد النظرية التوليدية التحويلية على الجانب العقلاني، الذي واجه نقدًا حادًا من خصوم النظرية، ومن التحويليين أنفسهم، ما دفعهم للسعي نحو التخلص من الحدة في الجانب العقلاني لصالح الجانب التداولي للغة، وكانت البدايات هي إرهاصات بدأها تشومسكي في كتابه (البرنامج المصغر)، الذي صدر في أوائل التسعينيات، متأثرًا فيه بنظرية النشوء والارتقاء، ومتخلصًا من البنية العميقة والسطحية لصالح صراع الأنماط اللغوية.

إن مصطلح الأفضلية لا يعني بالضرورة أن هذا التركيب أفضل من التركيب الآخر من حيث الاستعمال، بل هما قد يتساويان، ولكن تعني أن القواعد قد اكتملت في هذا التركيب أكثر من اكتمالها في التركيب الآخر، ولكنهما مستعملان في اللغة استعمالًا يؤدي وظيفة التواصل اللغوي بين الشرائح اللغوية المختلفة. ويرى أصحاب النظرية أنها تتكون من مكونين؛ أولهما: المولد: وهو منطلق من فكرة التوليد في النظرية التوليدية التحويلية، إذ يترتب على هذا المكون توليد عدد من الأداءات من مدخل لغوي معين، وله صلة بما يطلق عليه تعدد البنى التركيبية. وثانيهما: المقيم: وهو المكون الذي يأخذ على عاتقه مهمة تدريج الأداءات الأخرى، وهو يراعي خصوصية القواعد في كل لغة (عبابنه، 2016م، ص30).

إن الدارس المتتبع والباحث المستقصي في كتب النحو على مر العصور، يتبين له أن النحاة لم يدعوا موضوعًا من موضوعات النحو، ولا بابًا من أبوابه؛ إلا تتبعوه ودرسوه دراسات وافية شافية، ومن هذه الأبواب؛ باب المفعول به.

ومعلوم أن كتاب سيبويه هو أول كتاب في النحو وصل إلينا، والمتتبع للكتاب يتبين له أن سيبويه قد اكتفى بأن أطلق عليه مصطلح (المفعول)، ولم يقرن به لفظ (به)، وأن أكثر دراسته له قد جاءت ضمن دراسته للفاعل، أو الأفعال الناصبة(سيبويه، 1988م، ج1ص 33-44)، سواء أكان منها ما كان ينصب مفعولًا، أو مفعولين أو ثلاثة، وهو لم يورد له تعريفًا خاصًا، ومثله فعل المبرد في كتابه المقتضب (المبرد، ج 1ص59)؛ إذ اكتفى بتسميته بالمفعول ودرسه دراسة سيبويه.

وقد عرفه (ابن هشام، ص222) قائلًا: " المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل"، وبين حكمه النصب، فقال: " واعلم الآن أن المفعول منصوب أبدًا، والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحدًا، والرفع ثقيل، والمفعول يكون واحدًا فأكثر، والنصب خفيف فجعلوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير قصدًا للتعادل" (ابن هشام، ص 221). واختلف البصريون والكوفيون في عامل نصب المفعول، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا، فيما ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعًا (ابن الأنباري، 2002م، ص 72). وقد أورد كل من الفريقين حججهما، مما لا يسع المجال لذكرها.

سمع عن العرب رفع المفعول به، ونصب الفاعل، حكوا: (خرق الثوبُ المسمارَ، كسرَ الزجاجُ الحجرَ)، ذكر ابن عقيل بأنه "قد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس، كقولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ، ولا ينقاس ذلك، بل يُقتصر فيه على السماع"(ابن عقيل، ج 1 - ص535). والبين من هذا القول أن الاسم المنصوب في هذا المثال؛ هو الفاعل والاسم المرفوع هو المفعول، وأن التغيير لم يحصل إلا في حركات الإعراب. وذهب الجوهري إلى أن المنصوب هو المفعول به، والمرفوع هو الفاعل، والتغيير إنما حصل في المعنى(ابن عقيل، ج 1 - ص535)، وهذا رأي لجماعة من النحاة الذين جعلوا من العدول عن أصل وضع الجملة بوساطة الحذف أو الإضمار أو الفصل أو تشويش الرتبة بالتقديم والتأخير أو التوسع في الإعراب من باب)الترخص عند أمن اللبس)، مع الإشارة إلى أن هذا الترخص خاضع لقيود، أهمها: حصول الفائدة أو أمن اللبس عند حصول العدول. وقد جعل ابن هشام هذا الترخيص من مُلَحِ كلام العرب، قال: "من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام؛ كإعطاء الفاعل إعراب المفعول، وعكسه عند أمن اللبس، مثل: خرق الثوبُ المسمار وكسر الزجاجُ الحجر" (ابن هشام، 1964م، ص 781).

ومعلوم أن ما ينبئ بالمعاني، ويميز بين الأشياء دليلان؛ نحويٌ، ومعنويٌ، وعليه يمكن اعتبار الدليل المعنوي؛ هو المبرر لرفع المفعول و نصب الفاعل، وليس اعتماد العلامة الشكلية؛ فالمسمار أو الحجر هو الفاعل في المعنى وما تقديم المفعول رتبة وإعطاؤه حركة الفاعلية إلا للأهمية والقيمة لدى المتكلم؛ فاللاوعي عنده استنكر الفعل، وليس المهم من فعل ولكن المهم ما أُحدث في المفعول معنى؛ وهما (الثوب والزجاج) إذ خرق الأول وكسر الثاني.

وفي هذا المثال نجد خرقًا قواعديًا في شرط من شروط الأفضلية القواعدية، إذ نصب الفاعل ورفع المفعول، مما يدفعنا لعده من المتبقي. ونوضح الأمر من خلال جداول الأفضلية، وهي على النحو الآتي:

| التركيب | الأفضلية القواعدية | الأفضلية الاستعمالية |
|---|---|---|
| | نصب الفاعل / رفع المفعول | |
| خرقَ الثوبُ المسمارَ | x x | / |
| خرقَ المسمارُ الثوبَ | / / | |

ويتبين لنا من خلال الجدول أن هذه العبارة قد فقدت شرطًا من شروط الأفضلية القواعدية، إلا أنها حققت الأفضلية الاستعمالية. لقد وجد النحاة مثل هذه الشواهد الصادرة عن أبناء اللغة، التي لم تخضع لقواعدهم، إلا أنها صحيحة لورودها ضمن فترة القيد؛ لذا فهي تحفظ ولا يقاس عليها.

ذكر (ابن السراج، 1985م،ج3 ص464) في أصوله في باب مما جاء كالشاذ، وهو وضع الكلام: "فأما الذي يبعد فنحو قوله: (ديوان الأخطل1994م، ص 109)

**مثلُ القنافِذ هداجونَ قد بلغتْ نجرانَ أو بلغتْ سوآتِهم هَجَرُ**

والشاهد فيه نصب الفاعل ورفع المفعول، فـ(السوءآت) منصوب وهو فاعل على معنىً، و(هَجَرُ) مرفوع وهو مفعول به عكس الأول. فالسوأة: هي البالغة إلا أنه قلبها قلبًا في المعنى فجعل ما حقه أن يكون فاعلًا مرفوعًا، وما حقه أن يكون مفعولًا فاعلًا... وينشدون في مثله: (شعر خداش بن زهير العامري،1986م، ص 34)

**ونركب خيلًا لا هوادة بينها وتُشقى الرماحُ بالضياطرة الحُمر**

إن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني فإذا استهدينا بهذا الأصل وجب أن نرى في هذه العلامات الإعرابية إشارة إلى معان يقصد إليها، فتجعل تلك الحركات دوال عليها، وما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها ذلك الحرص كله، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئا، بل لقد كانت حارسًا لأمن اللبس في النظام والسياق معًا. قال (الزجاجي،1984م، ص 205-203): "وقد جاء في الشعر شيء قلب فصيّر مفعوله فاعلًا، وفاعله مفعولًا على التأويل ضرورة، وأنا أذكر لك منه شيئًا تستدل به على ما يرد عليكم من في الشعر فتعرف وجهه ولا تذكره"، فمنه قول الشاعر:

**مثلُ القنافذ هداجون قد بلغت نجرانَ أو بلغت سوآتِهم هَجَرُ**

ويرى الأشموني أن رفع المفعول ونصب الفاعل أمن اللبس أي حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول بإعراب الآخر؛ كقولهم: خرق الثوب المسمار، وقوله:

**مثلُ القنافذ هداجون قد بلغت نجرانَ أو بلغت سوآتِهم هَجَرُ**

ولا يقاس على ذلك.

لقد حاول النحاة تفسير هذه الأداءات اللغوية، وفق ما لديهم من أدوات، قال (ابن هشام، ج2، ص 78): "إنه لما أمن اللبس بين الفاعل والمفعول، لم يكن هناك إشكال في أن يحمل الفاعل حركة المفعول، ويحمل المفعول حركة الفاعل"، كما رأينا في سابق الأمر. إن المتكلم باللغة نظر إلى الرتبة ولم ينظر إلى الإعراب، فرتبة (سوآتهم) ودلالته المعنوية أعظم عند الأخطل الهجّاء لجرير من ذكر المكان؛ ولذا قدم ونصب استخفافًا بأفعالهم، ورفع المكان تقديرًا.

وعلى الرغم من تقديم النحاة للتفسيرات والتأويلات، لمثل هذه الأداءات اللغوية، إلا أنهم لم يكونوا راضين عنها، بل يرون فيها خروجًا عن القاعدة، وإن ورودها في مثل هذا الخرق لم يمنعهم من ردّها؛ وذلك لأنها وردت في فترة القيد فراحوا يؤولون ويفسرون هذه الأداءات بقولهم: (أمن اللبس)، كما ذكر آنفًا.

إن المتأمل هذه الشواهد وفي تأويل النحاة لها يجد أنها ما هي من أمن اللبس بشيء، وإنما يمكن عزوها إلى المتبقي لأنها أداءات تصدر عن ابن اللغة على نحو غير واعٍ، يكون فيه انتهاك لشرط من شروط القاعدة النحوية، وما العلاقة بين النحو والمتبقي علاقة قلب أو انعكاس؛ بل إنها علاقة إفراط، إن عمليات المتبقي هي بمثابة عمليات نحوية ولكنها مدفوعة إلى ما بعد الحد(لوسيركل، ص 131).

إن هذه الأداءات صدرت عن العرب في وقت لم تستقر فيه القاعدة، وراح النحاة يستقرؤن هذه الأداءات من ألسنة العرب التي كانت تصدر منهم سليقة، دون حكم أو قاعدة يحتكمون إليها وتضبط أداءاتهم وتهذبها. ومن خلال جداول الأفضلية يمكننا توضيح انتهاك الشاهد للشرط القواعدي، وهو كالآتي:

| التركيب | الأفضلية القواعدية | | الأفضلية الاستعمالية |
|---|---|---|---|
| | نصب الفاعل | رفع المفعول | |
| أو بلغت سوآتهم هجرُ | x | x | √ |
| أو بلغت سوآتُهم هجرَ | √ | √ | |

إن الأمر ليس مرتبطًا بأمن اللبس بحسب رأي بعض النحاة، وإنما هي أداءات صدرت من اللاوعي من لدن ابن اللغة، ودليل ذلك أنه سمع أيضًا رفعهما؛ أي: رفع الفاعل ورفع المفعول به، في قول الشاعر: (السيوطي1998)م(، ج 2ص 13.55

**إن من صادَ عقعقًا لمشوومُ كيف من صادَ عقعقان وبومُ**

والشاهد فيه (عقعقان وبومُ)؛ فإنهما أعطيا إعراب الفاعل مع أنهما مفعولان.

والبيّن من البيت مجيء الفاعل والمفعول مرفوعين، والأصل أن تكون العبارة (صاد عقعقين وبومًا)، إلا أن المفعول جاء مرفوعًا، وهذا يدل على أن ابن اللغة عندما قال هذا الشاهد، لم تكن الصور التقعيدية قد اكتملت عنده، أو لنقل لم تكن لديه قواعد وأحكام يسير وفقها في استعمالاته، فجاءت هذه الأداءات بطرق غير واعية، ولو كانت لديه أحكام وقواعد لجاءت أداءاته من الوعي، فلم تخرج عن القواعد ولم تخترق شرطًا من شروطها، ولأن مثل هذه الأداءات قد صدرت من اللاوعي فيمكن أن نطلق عليها المتبقي؛ إذ إن المتبقي هو حقل المسوخ اللغوية والوحدات الخاطئة والتراكيب غير الشرعية، إلا أن المسوخ أو المخلوقات العجيبة إضافة إلى سحرها الظاهر، لطالما كانت تحمل أهمية فائقة بالنسبة إلى العلم(لوسيركل، ص132)؛ والمتأمل البيت تنشطر معه الدلالة؛ فإما يكون حرف الروي سببًا للرفع وهو من الضرورة الشعرية، أو تكون الدلالة العميقة للبيت سببًا آخر إذ إن الفاعل للشؤم هو العقعق والبوم، وفي اصطيادهما إحلال للحالة النفسية على الصائد، وبذلك يكون الفاعل في النفس هما الطائران، وإن كان الفاعل في صيدهما الصائد، وإنما الأثر النفسي هو المؤثر، وبذلك يكون هو الفاعلَ في المعنى، المرفوع في اللفظ. ويمكن توضيح الشاهد في جداول الأفضلية، على النحو الآتي:

| التركيب | الأفضلية القواعدية | | الأفضلية الاستعمالية |
|---|---|---|---|
| | نصب الفاعل | / رفع المفعول | |
| صاد عقعقان وبومُ | x | x | √ |
| صاد عقعقين وبومًا | √ | √ | |

نلحظ من الجدول، كيف خرق هذا الأداء وانتهك شرطًا من شروط الأفضلية القواعدية، وهي مجيء المفعول به مرفوعًا والفاعل منصوبًا، وعلى الرغم من ذلك فهو مقبول في الاستعمال صحيح، وذلك لصدوره وسماعه عن ابن اللغة في فترة القيد. وسمع عن العرب نصب الفاعل والمفعول، وذلك في قول الشاعر:(سيبويه، الكتاب، ج 1ص286، 287)

**قد سالم الحياتِ منه القَدما الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما**

**وذاتَ قرنين ضَموزًا ضرزما.**

ذكر سيبويه في كتابه حول هذا الشاهد، قائلًا:" فإنما نصب الأفعوان والشجاع، لأنه قد عُلم أن القدم ههنا مسالِمة، كما أنها مسالَمة، تحمل الكلام على أنها )مسالِمة)... وقد أورده سيبويه بنصب (ذات)، وأورده النحاس (النحاس1974م، ص 119-118)، برفعه ونصبه عطفًا على ما قبله من الأسماء المنصوبة، ورفعه عطفًا على الحيات. وفي بيان الحجة فيه، وهي نصبه الأفعوان وما بعدها؛ ذهب النحاس والشنتمري (الأعلم الشنتمري1992م، ص 189)، إلى أنه نصبهما حملًا على المعنى، لأنه لما استعمل من أوزان الفعل ما يدل على المشاركة، وهو قوله: (سالمَ)، جعل (الحيات)، مسالمة للقدم، والقدم مسالمًا للحيات، فكل منها (مسالِم)، بصيغة اسم الفاعل، فهو فاعل و(مسالَم)، بصيغة اسم المفعول، فهو مفعول؛ فنصب الأفعوان، وما بعده مفعولًا وفاعله (القدم)، لأنه وطئها، أو بدلًا من (الحيات)، لأنها في معنى المفعول، وشرح الشنتمري الشاهد، وأومأ إلى الكناية فيه عن شدة وطئ هذا الراعي، بحيث إن أشد الحيات خبثًا إذا أحست بوطئه، تنحت عن طريقه. وذهب السيرافي (السيرافي1974م، ج1، ص138) إلى أن نصب الأفعوان وما بعده بإضمار فعل هو عدم جعله (الأفعوان) بدلًا من الحيات. فيما ورد في مغني اللبيب (وفي رواية من نصب الحيات. وقيل (القدما) تثنية حذفت نونه للضرورة، كما في حذف نون التثنية في هما خطتا) (ابن هشام1979، ص843)، في قول تأبط شرًا:(ديوان تأبط شرًا، 1984، ص89)

**هما خطتا: إما إسارٌومنةٌ وإما دم والقتل بالحر أجدر.**

والشاهد فيه عند النحاة؛ حذف نون التثنية في (خطتا) ضرورة، وليس الأمر كذلك فيما ترى الباحثة، وإنما حذفت النون للإضافة، وأن هناك مضافًا إليه محذوف، والتقدير: (هما خطتا حربٍ أو ما شابه). وذكر البغدادي ما نصه: " ويجوز عندي وجه أعلى من هذا لضعف حذف نون التثنية، وهو أن يكون على وجه الحكاية، كأنه قال: هما خطتا قولك: إما إسار ومنة...؟(البغدادي،1998،ج 7ص472).

وعودًا على الشاهد (قد سالم الحيات...)، والأصل فيه: (سالم الحياتُ منه القدما)، إلا أننا واجدون أن الفاعل والمفعول منصوبان، ولعل الأمر يتجاوز حد عدم استقرار الحركة الإعرابية للفاعل والمفعول في أذهان أبناء اللغة، وإنما كان النصب أوجب إذا تساوى الإدراك؛ إذ إن كلًا من القدم والحيات قد سالم الآخر، لإدراك كل منهما خطورة الآخر؛ فالحيات تخشى أن تداس من الإنسان لما قد يصيبها من مكروه فتكون مفعولًا بها، والإنسان يخشى الحيات ولدغها فيكون مفعولًا به وبذلك وقوع الفعل على واحد منهما أو كلهما فقد يكون الضرر مشتركًا. لقد تنبه النحاة عند وضعهم القواعد أن ابن اللغة ينطق الفاعل مرفوعًا والمفعول منصوبًا، وهذا على الأغلب الأعم؛ فوضعوا القواعد وفقًا لذلك. غير أن هناك أداءات لغوية خرجت عن هذه القاعدة فحاول العلماء تقعيدها وإخضاعها لقواعدهم، أو تأويلها وتفسيرها إن أبت الخضوع للقاعدة وخرجت عنها، ونحن نعد مثل هذه

الأداءات التي انتهكت شرطًا من شروط القواعد مع مقبولية الاستعمال هي من المتبقي؛ أي أنها أداءات صادرة من اللاوعي تحتمل التأويل النصي كما فعل العلماء، وقد حققت أفضلية استعمالية وعدت صحيحة ومقبولة رغم انتهاكها لشرط من شروط القاعدة، ونوضح ذلك من خلال هذا الجدول:

| التركيب | الأفضلية القواعدية | | الأفضلية الاستعمالية |
|---|---|---|---|
| | نصب الفاعل / رفع المفعول | | |
| سالم الحياتِ القدما | x | x | √ |
| سالم الحياتُ القدما | √ | √ | |

عد عمايرة الترتيب من أبرز عناصر التحويل وأكثرها وضوحًا؛ (لأن المتكلم يعمد إلى مورفيم حقه التأخير فيما جاء عن العرب فتقدمه، أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره طلبًا لإظهار ترتيب المعاني في النفس)، وقد ذكر سيبويه أهمية التقديم والتأخير ودوره في المعنى يقول:" فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدًا عبدالله، لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرًا في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون مقدمًا، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى..."(سيبويه ج1ص 34). وقال ابن جني:" ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم، والمفعول رتبته التأخر، فقد وقع كل منهما الموقع الذي هو أولى به، فليس لك أن تعتقد في الفاعل، وقد وقع مؤخرًا أن موضعه التقديم، فإذا وقع مقدمًا فقد أخذ مأخذه، ورست به قدمه، وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظًا ومعنى، وهذا ما لا يجوّزه القياس"(ابن جني، ج1ص 301-300).

إن الأصل في المفعول به التأخير عن الفعل والفاعل، وقد يقدم على الفاعل جوازًا ووجوبًا "وقد يجيء المفعول قبل الفعل، إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل، وتحت هذا قسمان:

. أحدهما: ما يجب تقديمه... إذا كان المفعول اسم شرط، أو اسم استفهام، أو ضميرًا منفصلًا، نحو: { إياك نعبد})ابن جني، ج1ص (301-300، فلو أخّر المفعول لزم الاتصال...

.والثاني: ما يجوز تقديمه وتأخيره..."(ابن عقيل، ج 2ص 97-96).

ومما أورده السيوطي من شاهد على جواز تقديم المفعول على فعله؛ قوله تعالى: { فَرِيقًا هَدَىٰ }(سورة الأعراف، الآية 30). إذ تقدم المفعول (فريقًا)، على الفعل جوازًا (هدى).

إن أمر التقديم والتأخير عند علمائنا القدامى يكون لأمر يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم، وليس كما يرى بعض المحدثين، يقول إبراهيم أنيس: "ولست أغالي حين أقررنا أن المفعول لا يصح أن يسبق ركني الإسناد في الجمل المثبتة كما يزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة المصنوعة من نحو: زيدًا ضربت، زيدًا ضربته. أما التقديم في مثل الآية الكريمة { إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}، و {فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ}، و { فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ}. فالأمر فيه لا يعدو أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية، فهي إذًا شبه بالقافية الشعرية التي يحرص الشاعر على موسيقاها كل الحرص"(أنيس، ص 333). وقد خالف أنيس هذا الرأي في كتابه في موضع آخر)أنيس، ص(113.

ويرى علماؤنا القدامى أن تقديم المفعول به يكون للاختصاص، فإن قلت: زيدًا ضربت؛ فإنك تعني ما ضربت إلا زيدًا، وفي توجيه الآية {إِيَّاكَ نَعْبُدُ}؛ قال الزمخشري:" والمعنى نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة" (الزمخشري، ج 1ص62). ويقول القرطبي: " إن قيل لمَ قدم المفعول على الفعل، قيل له اهتمامًا، وشأن العرب تقديم الأهم... وأيضًا لئلا يتقدم ذكر العبد والعبادة على المعبود"(القرطبي، ج 1ص145).

| التركيب | الأفضلية القواعدية | | الأفضلية الاستعمالية |
|---|---|---|---|
| | المفعول به من الأسماء التي لها حق الصدارة / تقدم المفعول به وجوبًا | | |
| نَعْبُدُك | x | x | |
| إِيَّاكَ نَعْبُدُ | √ | √ | √ |

وتتفق الباحثة مع من ذهب مذهب الأهمية أو الاختصاص في تقديم المفعول به، إلا أنها ترى بعدًا دلاليًا نفسيًا آخر جعل من تقديم مثل قوله تعالى: { فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ} أوجب؛ إذ إن شعور القهر ووقعه في نفس اليتيم أشد وطأة من الفعل وفاعله، ففعل القهر يتفاوت أثره بحسب المفعول، وإن كان مثل هذا الحدث عظيمًا، لكنه في نفس اليتيم الذي لا عون له ولا سند أشد وأكبر لأنه في عمر لا يعي كيفية رد القهر الواقع من أي امرىء قريب أم بعيد. ولأن الآية في سياق نص هو سورة الضحى، والنص نسيج متكامل مترابط، الأمر الذي يدعونا للعودة إليه يقول تعالى: { أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى *وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى *وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى *فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ}، فاليتيم في قوله تعالى: {أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى}، هو النبي (صلى الله عليه وسلم)، إذ وجده الله يتيمًا أي وقع عليه فعل اليتم فآواه الله تعالى وهداه وأغناه وتكفله، وفي تكرار لفظ (اليتيم) في قوله تعالى: { فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ}، فهو خطاب موجه للنبي حذف فعله الذي دلت عليه الآية السابقة وهو الفعل المتعدي لمفعولين (وجد)، وكأنه يوجهه مخاطبًا؛ فأما إذا وجدت اليتيم فلا تقهره، وبذلك يكون فعل الوجود محذوفًا لوجوده من قبل، وما حذفه إلا تعميمًا للخطاب وتأكيدًا لفعل القهر لا فعل الوجود، فالأثر النفسي ليس في وجوده لأن الله يعلم اليتيم فيسخر له عباده، ولكن على العباد أن لا يقهروا اليتيم إذا ما وجدوه امتثالًا لأمر الله وتحقيقًا لغايته.

قلنا إن الأصل في المفعول التأخير عن الفعل والفاعل، إلا أنه ثمة شواهد لغوية يتقدم فيها المفعول جوازًا على فعله وفاعله، أو وجوبًا كما في الآية الكريمة؛ إذ هو ضمير نصب منفصل لذا تقدم على عامله وذلك لأنه يفيد التخصيص. كما يتقدم المفعول عندما يكون له حق الصدارة في الجملة كأسماء الاستفهام التي لا يجوز تأخيرها، نحو: كم غلام ملكت؟ أي كثير من الغلمان ملكت، وحكى الأخفش أنه يجوز تقديم العامل على (كم) الخبرية في لغة ردئية للعرب؛ تقول: ملكت كم غلام؟ أي ملكت كثيرًا من الغلمان...(أبو حيان الأندلسي، ص 1469).

| التركيب | الأفضلية القواعدية | | الأفضلية الاستعمالية |
|---|---|---|---|
| | المفعول به من الأسماء التي لها حق الصدارة / تقدم المفعول به وجوبًا | | |
| ملكت كم غلام؟ | x | x | √ |
| كم غلام ملكت؟ | √ | √ | |

إن مصطلح (الرداءة) كما يرى عبابنه هو (مصطلح محمول على القياس وليس محمولًا على اللغة نفسها) (عبابنه، ص 343). والمتتبع مصطلح الرداءة في اللغة يجد أن ثمة عاملين أساسيين في تشكيله، وهما: (السليقة اللغوية، وما يتصل بها من جوانب الاستعمال والقياس، ذلك أن العلماء انطلقوا في حكمهم برداءة اللغة من طبائع سليقتهم اللغوية التي يشددون فيها على ضرورة مراعاة استعمال القياس، وهو المرجع المعرفي لديهم الذي يركن إليه في تصنيف الأداءات اللغوية وضبط استعمالها. والعامل الآخر هو؛ الذهنية اللغوية وما يتعلق به من مناهج الاحتجاج، فقد تشدد النحاة في التعامل مع الأنماط اللغوية المستعملة التي حكم عليها بالرداءة، فالمنهج الذي اتبعوه للحفاظ على مكونات العملية التقعيدية، هو الذي دفعهم إلى إصدار الأحكام على اللغة بالردئية، وهذا الأمر كان نتيجة لصراع موجود في أذهانهم بين القياس والاستعمال) (أبو نواس، عمر محمد، ص330).

إن مثل هذه الأداءت ما هي إلا بعض الظواهر اللغوية عندما كانت في حالة عدم الاكتمال والنضوج، أي أداءات صدرت قبل وضع القاعدة بصورة غير واعية من ابن اللغة، عندما كانت اللغة في حالة من عدم الاستقرار من الناحية التقعيدية. إن حالة اللاوعي في اللغة لا تمثل طبيعة اللغة، بل إنها أداءات ظهرت في فترة القيد وحفظت في كتب التراث، ولا يمكن القياس عليها أو قبولها من بعد فترة القيد، ففي تلك الأداءات انتهاك لشروط أو أكثر من شروط القواعدية، مع الحفاظ على أفضليتها الاستعمالية ومقبوليتها، فهي صحيحة، بينما لو صدرت بعد فترة القيد صارت أداءات خاطئة، فهي خرجت عن شرطي الأفضلية؛ الأفضلية القواعدية، والأفضلية الاستعمالية. إن مثل تلك الأداءات يمكن فقط تفسيرها وتأويلها في حدود المتبقي.

إن الأصل في القاعدة أن يذكر العامل ولا يحذف، إلا أنه ورد عن العرب بعض الأداءات المسموعة، وقد حذف العامل فيها قال سيبويه: " هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل"(سيبويه، ج 1ص281). ومن تلك الأمثلة: هذا ولا زعماتك. أي: ولا أتوهم زعماتك(السيوطي، ج 2ص 13). ويقال لمخاطب كان يزعم زعمات، فلما ظهر خلاف قوله قيل له ذلك؛ أي هذا الحق ولا أزعم زعماتك ومثال الاقتصار في مثل قولهم: (كلَّ شيءٍ ولا شتيمة حر)، أي آثت ولا ترتكب. وكذلك قولهم: و(كليهما وتمرًا)، وأصله أن إنسانًا خيّر بين شيئين فطلبهما، وطلب معهما تمرًا، ثم استُعمل لمن خُيّر بين شيئين فطلبهما جميعًا، والتقدير: أعطني كليهما، وزدني تمرًا.

إن حركة النصب في هذه الأمثلة جعلت العلماء يتوهمون بأنه مفعول به، فراحوا يتأولونها ويعدون أنه ثمة مفعول به وقع عليه فعل العامل المحذوف، وما دفعهم لذلك إلا العلامة الشكلية، وقد صنفها عبابنه " ضمن النصب الناتجة عن انفعلات النفس"(عبابنه، ص .133)، وذلك بحسب القاعدة التي وضعها إبراهيم مصطفى، وبين فيها أن الفتحة ليست علمًا على المفعولية، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة، التي يحب العرب أن يختتموا بها كلامهم، فهي عنده كالسكون في لغة العامة. (إبراهيم مصطفى، 1937م، ص 50، 100).

| التركيب | الأفضلية القواعدية | | الأفضلية الاستعمالية |
|---|---|---|---|
| | العلامة الشكلية النصب / العلامة الجوهرية وجود العامل | | |
| كلَّ شيءٍ ولا شتيمة حر | √ | x | √ |

إن مثل هذه الأداءات اللغوية قد خلت من العلامة الجوهرية، ووضعها النحاة ضمن قاعدة ما اعتمادًا على العلامة الشكلية فقط، وراحوا يتأولون تفسيرات لها، إلا أنها تبقى أداءات مقبولة استعماليًا، وإن انتهكت شرطًا من شروط الأفضلية القواعدية. ويمكن توضيح تلك الأداءات في جداول الأفضلية، وبيان خرقها للعلامة الجوهرية، كما يأتي:

وتتفق الباحثة مع رأي عبابنه في أن مثل هذا النصب ناتج عن انفعالات شعورية، وترى كذلك أن في نصب (كلَّ) على المفعولية دلالة على قبول كل شيء عدا شتيمة حر أي؛ (أقبل كل شيء ولا شتيمة حر)؛ لأن الحر صادق لا يشتم إلا إذا فاض به الكيل، فصارت شتيمته عيبًا ملاصقًا للمشتوم.

ذكر الجرجاني في القول في الحذف " وكما يضمرون المبتدأ فيرفعون، فقد يضمرون الفعل فينصب كبيت الكتاب أيضًا:) ذي الرمة(1995)، ص.(11

**ديارَميّة إذ ميٌّ مساعِفةٌ ولا يرى مثلها عُجمٌ ولا عرب**

وأنشده بنصب (ديارَ) على إضمار فعل، كأنه قال: (أذكر ديارَ مية)"(سيبويه، ج 1ص 28، 290).

لقد أورد سيبويه البيت في هذا الموضع (باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم...)؛ مستشهدًا به على نصب الاسم بفعل مضمر. ودرسه النحاس

والشنتمري، فأوضحا الحجة فيه، وهي نصبه ديار (مفعولًا) لفعل مضمر لكثرة استعماله، وتقديره: (أذكر)؛ فكأنه قال: (أذكر ديار مية). وانفرد السيرافي بإيراده برفع ديار، وهي رواية الديوان، وإليها أشار النحاس والشنمتري وأجازا رفعهما على أنها خبر لمبتدأ محذوف، على تقدير: (هذه ديار مية).

وأورده سيبويه في الجزء الثاني، صفحة 247؛ مستشهدًا به على الترخيم، وعليه درسه السيرافي(السيرافي، ج 1ص383)، والشنتمري(الشنتمري، ص 185، 326)، وأوضحا الحجة فيه، وهي ترخيمه (مية)، بقوله (ميّ) في غير النداء؛ ضرورة.

وذكر السيرافي أنه كان يسمي (ميّة) أحيانًا (ميّ)، فلا ترخيم فيها، وعليه فلا موضع فيه للاستشهاد على هذه المسألة.

إن المتأمل في التفسيرات التي قدمها النحاة يجد أن الإعراب يتغير تبعًا للتفسير، وذلك أن الطاقات اللغوية، في البيت تسعفنا في فهمه، فتكون رواية النصب (ديارَ مية)، بإضمار أذكر، "وهو تفسير يخضع للتفسير السياقي، واحتمال الطاقات اللغوية التي تحتمل هذا التفسير على ما فيه من تأويل"(عبابنه، ص 91). وكذلك الأمر في رفع (ديارُ) خبرًا لمبتدأ محذوف، على تقدير: (هذه ديارُ مية)، وعليه فإن التركيبين متساويان في الأفضلية: القواعدية والاستعمالية.

وترى الباحثة عبر تأمل النص أن في نصب (ديار) هو نصب لفعل محذوف تقدير (أعني) على النداء فقد حذف الأداة والمنادى وأبقى شيئًا منها وهي الديار وكأنه يقول: يا أهل ديار مية

أما في رواية ترخيم (مية) على (مي)، وهو ترخيم مقبول في النداء غير صحيح في هذا التركيب، إذ إنه غير قواعدي؛ لأنه رخم في غير النداء، ودليل ذلك قوله مرة (ميّة)، وبعدها (ميّ)، وعليه يكون تركيب (إذ ميٌّ)، انتهك شرطًا من شروط القواعدية، مع تحقيقيه شرط الاستعمال والمقبولية. ذلك أن محبوبته (ميّة)، لا (مي). ويمكن توضيح هذا الانتهاك في جدول الأفضلية، على النحو الآتي:

| التركيب | الترخيم في النداء | الأفضلية الاستعمالية |
|---|---|---|
| إذ ميّ مساعفةٌ | x | √ |

إن المتأمل في تلك الطاقات اللغوية في اللغة العربية يجدها تحتمل الرفع والنصب والجر، فإذا ما ورد أداء لغوي جاز فيه التأويل والتفسير، فإننا نلفيه عند بعضهم مرفوعًا، أو منصوبًا، وهذا كثير في النحو العربي.

إن مثل هذه الشواهد تبين أن القاعدة الذهنية لمجيء المفعول به منصوبًا، لم تكتمل بعد في أذهان أبناء اللغة العرب، فكانوا ينصبون تارة، ويرفعون تارة أخرى، وهذا يؤكد فكرة اللاوعي والأداء غير الواعي عند ابن اللغة، في بعض الأنماط التركيبية غير القياسية، وهذا ما يمكن أن ندرجه ضمن المتبقي.

لقد تورط المتبقي في عملية التغيير اللغوي، التي من شأنها إفساد ما تعارف عليه متكلمو اللغة من قواعد التركيز على التغير أكثر من الثبات، وهنا تتفق الباحثة مع لوسيركل بأن تطور اللغة لا يعكس تشكلًا عائبًا سابقًا لها بقدر ما يعكس تغيرًا اعتباطيًا يحكمه تضافر الظروف التاريخية والاجتماعية واللغوية، وما هذا الإفساد من لدن المتبقي مقصودًا أو واعيًا، وإنما تلقائي يمارسه ابن اللغة في الحدود المساحية التي تتيحه لأبنائها، ليس من أجل التقبيح أو التخريب أو سلب جمالياتها، بل هو يلعب دورًا مهمًا في إضفاء الجمالية على اللغة باستعماله الاستعارة، والتمرد الجميل، إنه الجانب الآخر للغة.

**الخاتمة:**

بعد هذه الدراسة التحليلية لمكملات العملية الإسنادية (المفعول به) نموذجًا، من كتاب همع الهوامع، فقد خلصت الباحثة إلى نتائج عدة، منها:

1. لا تعني الأفضلية مفاضلة تركيب عن آخر، أي أن تركيبًا أفضل من آخر، وإنما تعني أن تركيبًا حقق أفضلية قواعدية واستعمالية، ووافق القاعدة النحوية ولم ينتهك منها شرطًا.
2. امتازت العربية من غيرها من اللغات بوجود أفضليتين، أفضلية قواعدية، وأفضلية استعمالية.
3. حاول النحاة القدامى إخضاع الأداءات اللغوية ضمن قواعدهم وأحكامهم، فإذا ما جاء أداء يعارض القاعدة راحوا يؤولون له ويفسرونه، فإن لم يخضع لتفسيراتهم، نعتوه بمصطلحات عدة من مثل: الضرورة والرديء وغيرها.
4. يمكن إدراج تلك الأداءات اللغوية التي انتهكت شرط القواعدية مع مقبولية الاستعمال وفق المتبقي.
5. تميزت جميع الأداءات بالمقبولية الاستعمالية لأنها صدرت ضمن فترة القيد التي حددها العلماء، فصارت صحيحة مقبولة، ولكن لا يقاس عليها.

**المصادروالمراجع**


إبراهيم، مصطفى. (1937م). *إحياء النحو*. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة.

الأزهري، خالد بن عبدالله. *شرح التصريح على التوضيح*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت.

الأنباري، أبو البركات. (2002م). *الإنصاف في مسائل الخلاف*. تحقيق: جودة مبروك. مراجعة: رمضان عبدالتواب. ط1. مكتبة الخانجي. القاهرة.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر. (1998م). *خزانة الأدب ولب ألباب لسان العرب*. قدم له: محمد الطريفي. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت.

التيمي، أبو عبيدة، معمر بن المثنى. *مجاز القرآن*. تحقيق: محمد فؤاد سزكين. مكتبة الخانجي. القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح. (2001م). *الخصائص*. تحقيق: عبدالحميد هنداوي. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت.

ديوان الأخطل. (1994م). شرحه: مهدي محمد. ط2. دار الكتب العلمية. بيروت.

ديوان أبي الأسود الدؤلي. (1982م). تحقيق: محمد حسن آل ياسين. ط1. بغداد.

ديوان الأعشى، ميمون بن قيس. شرح وتعليق: محمد حسين. مكتبة الآداب بالجماميز. المطبعة النموذجية. القاهرة.

ديوان أوس بن حجر. (1979م). تحقيق: محمد يوسف نجم. دار صادر. بيروت.

ديوان تأبط شرًا. (1984م). تحقيق: علي ذو الفقار شاكر. ط1. دار الغرب الإسلامي. بيروت.

ديوان خداش بن زهير العامري. (1986م). صنعة: يحيى الجبوري. مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق.

ديوان ذي الرمة. (1964م). المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. دمشق، بيروت.

ديوان العجاج. (1995م). رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه. تحقيق: عزة حسن. دار الشرق العربي. بيروت.

ديوان الفرزدق. (1987م). شرحه: علي فاعور. ط1. دار الكتب العلمية. بيروت.

الزجاجي، أبو إسحاق. (1984). *الجمل في النحو*. تحقيق: علي الحمد. ط1. مؤسسة الرسالة. دار الأمل. إربد.

ابن السراج. (1985م). *الأصول في النحو*. ط1. مؤسسة الرسالة. بيروت.

السيرافي، أبو سعيد. (1974م). *شرح أبيات سيبويه*. تحقيق: محمد علي الريح. منشورات دار الفكر للطباعة والنشر. بيروت.

سيبويه. (1988م). *الكتاب*. تحقيق: عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي للطبع والنشر. القاهرة.

السيوطي. (1988م). *الاقتراح في علم أصول النحو*. قدم له وضبطه: أحمد سليم، ومحمد قاسم. دار الكتب العلمية. بيروت.

السيوطي. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: أحمد شمس الدين.، ط5. دار الكتب العلمية. بيروت.

ابن الشجري. (1992م). *أمالي ابن الشجري*. ط1. مطبعة المدني. القاهرة.

الشنتمري، يُوسُفُ بْنُ سُلَيْمَانْ. (1992م). *تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب*. تحقيق: زهير عبدالمحسن. ط1. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. *معاني القرآن*. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون. ط1. دار المصرية للتأليف والترجمة. مصر.

القيرواني، أبو علي الحسن بن رشيق. (1981م). *العمدة في محاسن الشعر وآدابه*. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الجيل.

مكي، بن أبي طالب. (1974م). *الكشف عن وجوه القراءات السبع*. تحقيق: محيي الدين رمضان. مجمع اللغة العربية. دمشق.

ابن هشام. (1979م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق: مازن مبارك وآخرون. ط5. دار الفكر. بيروت.

ابن هشام. (1990م). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. ط1. دار الخير.

عبابنه، يحيى، و آمنة الزعبي. (2005). *علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات*. دار الكتاب الثقافي. إربد.

عبابنه، يحيى. (2016م). *اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية*. ط1. جامعة اليرموك. إربد.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل. (1985م). *إعراب القرآن للنحاس*. تحقيق: زهير غازي. ط1. عالم الكتب. إربد.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل. (1974م). *شرح أبيات سيبويه*. تحقيق: زهير غازي. ط1. مطبعة الغري الحديثة. النجف.


**الأبحاث والدوريات:**


أبو نواس، عمر محمد. (2015م.). التصنيف اللغوي بين المقبولية والأفضلية اللغة الرديئة نموذجًا. *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*. المجلد 42. العدد2.


**References**


Ibrahim Moustafa. (1937 AD). *Grammar Revival*. Press authoring. translation and publishing committee. Cairo.

Al-Azhari, Khalid bin Abdullah. *Explanation of the statement on the clarification*. Edited by: Muhammad Basil, The Eyes of the Blacks. I 1. Scientific books house. Beirut.

Al-Anbari, Abu Al-Barakat. (2002 AD). *Fairness in matters of dispute*. Edited by: Gouda Mabrouk. Review: Ramadan Abdel-

Tawab. I 1. Al-Khanji Library. Cairo.

Al-Baghdadi, Abdul Qadir bin Omar. (1998 AD). *The treasury of literature and the pulp of the tongues of the Arabs*. Presented by: Muhammad Al-Tarifi. I 1. Scientific books house. Beirut.

Al-Taymi, Abu Obeida, Muammar bin Al-Muthanna. *Metaphor of the Qur'an*. Edited by: Muhammad Fuad Sezgin. Al-Khanji Library. Cairo.

Ibn Jinni, Abu al-Fath. (2001 AD). *Properties*. Edited by: Abdul Hamid Hindawi. I 1. Scientific books house. Beirut.

Diwan Al-Akhtal. (1994 AD). Explained by: Mahdi Muhammad. i2. Scientific books house. Beirut.

Diwan of Abi Al-Aswad Al-Du'ali. (1982 AD). Edited by: Muhammad Hassan Al Yassin. I 1. Baghdad.

Diwan Al-Asha, Maymoon bin Qais. Explanation and commentary: Muhammad Hussein. Arts Library in Al-Jamiz. Model printing. Cairo.

Diwan Aws bin Hajar. (1979 AD). Edited by: Muhammad Yusuf Najm. Dar Sader. Beirut.

Diwan slows down evil. (1984 AD). Edited by: Ali Zulfiqar Shaker. I 1. Islamic West House. Beirut.

Diwan Khadash bin Zuhair Al-Amiri. (1986 AD). Workmanship: Yahya Al-Jubouri. Publications of the Arabic Language Academy. Damascus.

Diwan Dhu Al-Rama. (1964 AD). Islamic Printing and Publishing Office. Damascus, Beirut.

Diwan Al-Ajaj. (1995 AD). Narrated by Abd al-Malik bin Qareeb al-Asma'i and his explanation. Edited by: Azza Hassan. Arab Orient House. Beirut.

Diwan Al-Farazdaq. (1987 AD). Explained by: Ali Faour. I 1. Scientific books house. Beirut.

Glassy, Abu Ishaq. (1984). *Sentences in Grammar*. Edited by: Ali Al-Hamad. I 1. Message Foundation. House of hope. Irbid.

Ibn al-Sarraj. (1985 AD). *Assets in form*. I 1. Message Foundation. Beirut.

Al-Serafy, Abu Said. (1974 AD). *Explanation of the verses of Sibawayh*. Edited by: Muhammad Ali Al-Rih. Dar Al-Fikr publications for printing and publishing. Beirut.

Sibawayh. (1988 AD). *The Book*. Edited by: Abdel Salam Haroun. Al-Khanji Library for Printing and Publishing. Cairo.

Suyuti. (1988 AD). *Suggestion in grammar etymologies*. Presented and controlled by: Ahmed Salim, and Muhammad Qassem. Scientific books house. Beirut.

Suyuti. *Hea al-Hawaa' in explaining the collection of mosques.* Edited by: Ahmed Shams El-Din. 5th edition. Scientific books house. Beirut.

Ibn al-Shajari. (1992 AD). *Amali Ibn Al-Shajari*. I 1. Al Madani Press. Cairo.

Al-Shintamry, Yusef bin Suleiman. (1992 AD). *Collecting the eye of gold from the mineral essence of literature in the science of metaphors of the Arabs.* Edited by: Zuhair Abdel Mohsen. I 1. General Cultural Affairs House. Baghdad.

Fur, Abu Zakariya Yahya bin Ziyad. *Meanings of the Qur'an*. Edited by: Ahmed Yousef Al-Najati and others. I 1. Egyptian House for Authoring and Translation. Egypt.

Al-Qayrawani, Abu Ali Al-Hassan bin Rasheeq. (1981 AD). *Mayor in the virtues of poetry and manners*. Achieving Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid. generation house.

Makki, Ibn Abi Talib. (1974 AD). *Revealing the faces of the seven readings*. Edited by: Muhyiddin Ramadan. Arabic Language Complex. Damascus.

Ibn Hisham. (1979 AD). *Mughni al-Labib for the books of Arabs*. Edited by: Mazen Mubarak and others. 5th edition. House of thought. Beirut.

Ibn Hisham. (1990 AD). *Explanation of the diameter of the dew and the echo*. Edited by: Muhyiddin Abdel Hamid. I 1. House of goodness.

Ababneh, Yehia, and Amna Al-Zoubi. (2005). *Contemporary linguistics, introductions and applications*. Cultural Book House. Irbid.

Ababneh, Yahya. (2016 AD). *The Arabic language between grammatical and residual in the light of the theory of preference*. I 1. Yarmouk University. Irbid.

Al-Nahhas, Abu Jaafar Ahmed bin Muhammad bin Ismail. (1985 AD). *The syntax of the Qur'an for Al-Nahhas*. Edited by: Zuhair Ghazi. I 1. The world of books. Irbid.

Al-Nahhas, Abu Jaafar Ahmed bin Muhammad bin Ismail. (1974 AD). *Explanation of the verses of Sibawayh*. Edited by: Zuhair Ghazi. I 1. Al-Ghari Modern Press. Najaf.

**Research and periodicals:**

Abu Nawas, Omar Muhammad. (2015 AD). Linguistic classification between admissibility and preference, poor language as a model. *Humanities and Social Sciences Studies*. 42(2).